إشكالية ترسيخ الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية في الوطن العربي

The problem of consolidating democracy within the political parties in the Arab world

طالب الدكتوراه/خروبي بزارة عمر

جامعة الجزائر 3، الجزائر

kherroubiali@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2018/01/02 تاريخ القبول للنشر: 2018/05/20

❖❖❖❖❖❖❖

ملخّص:

تتناول هذه الدراسة إشكالية الممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية في الوطن العربي؛ ذلك أن غياب الديمقراطية الداخلية للحزب ستنعكس سلبا على علاقته ببقية الأحزاب الأخرى، ونظام الحكم (خاصة إذا كان في السلطة) وحتى مع المجتمع بشكل عام، فليس من المعقول أن يطالب الحزب السياسي بالديمقراطية وهو لا يمارسها في حياته الداخلية، خاصة إذا كان المواطن في ذاته لا يستطيع الوثوق في أي حزب ينادي بالديمقراطية وهو لا يمارسها ضمن هياكله ولا حتى في صنع قراراته، فالسماح بتعدد الآراء والأفكار في إطار أيديولوجية الحزب يشكل عنصرا أساسيا من عناصر الديمقراطية الداخلية، والتي بدورها تساعد على تطور الحزب ونموه وتحدّ من الانقسامات والانشقاقات الحزبية التي أصبحت ثقافة راسخة لدى الأحزاب السياسية في الوطن العربي.

الكلمات المفتاحية: الأحزاب السياسية؛ القرار الحزبي؛ الديمقراطية الحزبية؛ شخصنة السلطة الحزبية؛ القيادة الحزبية؛ الانشقاقات الحزبية.

Abstract:

This study deals with the problem of the practice of democracy within political parties in the Arab World. The absence of the party's internal democracy will have negative reflects on its relationship with other parties, the system of government (especially if it is in power), and even with the society in general. It is inconceivable that the political party calls for democracy without practicing it internally, especially if the citizen himself cannot trust any party calling for democracy, which is not exercised within its structures or even in its decision-making. Thus, allowing multiple opinions and ideas in the party's idiology is an essential element of the internal democracy ; the latter helps the development and growth of the party and halts the partisan divitions and splits that have become a well-established culture among political parties in the arab World.

***key words**: political parties, party decision, partisan democracy, personalization of party authority, partisan leederchip, party schism.*

مقدّمة:

ساهمت مجموعة من الظروف والعوامل في توفير الشروط لظهور الحركات السياسية العقائدية الشبيهة بالأحزاب السياسية خاصة بعد مقتل الخليفة الثالث عثمان بن عفان، أين ظهرت الشيعة والخوارج وبعض الحركات الأخرى، وهي النواة الأولى للحزبية في الإسلام، وقد كان ظهور الأحزاب السياسية بالمعنى الحديث للأحزاب إبان الحكم العثماني منذ بداية القرن التاسع عشر مع تأسيس نواة لحركة ثقافية وفكرية وسياسية عربية، وكان ذلك حتى سقوط الإمبراطورية العثمانية عقب الحرب العالمية الأولى، الشيء الذي ساعد على نشأة الأحزاب السياسية في العالم العربي فيما بعد، والأكيد أن ظروف نشأة الأحزاب السياسية العربية تختلف عن ظروف نشأة الأحزاب السياسية في الدول الغربية على مستويين: الأول هو أن الأحزاب السياسية العربية نشأت كرد فعل لممارسات التتريك إبان الحكم العثماني، ثم فيما بعد نشأت كرد فعل للممارسات القمعية للاحتلال الأجنبي، أما المستوى الثاني يتعلق بالنشأة الخارجية للأحزاب العربية عكس الأحزاب في الغرب التي نشأت في إطار العمل البرلماني، بالإضافة إلى أن الأحزاب السياسية في العالم العربي لم تولد من رحم الديمقراطية ولم تكن من اهتماماتها وأهدافها على الرغم من اهتمام رواد النهضة العربية بمسألة بناء الدولة الحديثة وفق أفكار عصر التنوير الأوروبي.

إشكالية الدراسة: تتناول هذه الدراسة إشكالية غياب الديمقراطية الداخلية في الأحزاب السياسية العربية والتي أثرت بدورها على أسلوب اتخاذ القرار الحزبي، الشيء الذي يستدعي ويتطلب ضرورة الإسراع في إصلاح الأحزاب من الداخل وإيجاد الحلول لهذه الإشكالية، وإيجاد الحلول يتطلب فهم الأسباب التي حالت دون وجود هذه الديمقراطية، لذلك نطرح التساؤل التالي: ماهي معوقات ترسيخ المبدأ الديمقراطي داخل الأحزاب السياسية في العالم العربي؟ وماهي الحلول العملية لتجاوزها؟

فرضيات الدراسة: وللإجابة على إشكالية الدراسة نطرح الفرضيات التالية:

- تغليب المشروعية التاريخية على المشروعية العقلانية ساهم في غياب الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية العربية.
- انعدام التماسك والتجانس ساهم في الانقسامات والانشقاقات الحزبية داخل الأحزاب السياسية العربية
- غياب الحوار الداخلي المبني على أساس احترام الاختلاف في إطار أيديولوجية الحزب ساهم في استمرار الأزمة السياسية الداخلية للأحزاب العربية.

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة للوصول إلى ما يلي:

- إبراز مدى أهمية الممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب، والعمل على ترسيخها كسلوك سياسي تربوي لإعداد قادة سياسيين يعتمد عليهم في حالة وصول الحزب إلى السلطة وممارستها.
- إبراز مدى أهمية الممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية، باعتبارها أساس الأنظمة السياسية الديمقراطية في العصر الحديث.

أولاً

أهمية دراسة الأحزاب السياسية

تعتبر الأحزاب السياسية ظاهرة هامة لا يمكن بأي حال من الأحوال التخلي عنها في ظل النظم السياسية الحديثة، على الأقل في الوقت الراهن، لكونها استطاعت من خلال نظام الأحزاب أن تؤطر وتنظم ممارسة الشعب لحق الاقتراع العام، وبالتالي أصبح لهذه الممارسة معناها السياسي، كما منح العمل البرلماني مضمونا سياسيا معبرا إلى حد ما عن رغبات وآمال معظم طبقات المجتمع ليشكل بذلك المضمون الحقيقي للديمقراطية ولو شكليا.

إن إدراك طبيعة حاجات الناس وتعدد مقاصدهم، وتضاربها في الكثير من الحالات يجعلنا نقر بأن الأحزاب السياسية هي أهم الأساليب والطرق لإيصال الآراء للقرار، وللحشد والدعم وللتقوية لفكرة أو نقدها، لذلك فالديمقراطية المعاصرة لا تكاد تتجسد وتعمل من دون الأحزاب، وبالتالي فالديمقراطيات المعاصرة ليست محكومة بآراء الناس في نهاية الأمر، بل بآراء إيديولوجيات ممثلي وزعماء الأحزاب التي تعكس توجهات وحاجات وآراء الناس إلى حد ما.

ثانياً

تحديد المصطلحات

معنى الحزب السياسي: هو مجموعة منظمة مكونة من أعضاء يعتنقون مجموعة مشتركة من القيم والسياسات، وهدفها الرئيسي الحصول على السلطة السياسية والمناصب العليا لغرض تنفيذ السياسات، ويسعى الحزب للحصول على هذه السلطة عادة بالطرق الدستورية، ولا سيما بالتنافس في الانتخابات العامة على الرغم من أن الأحزاب الثورية أو المناهضة للنظام قد تمارس النشاط السياسي خارج الدستور لتحقيق أهدافها...إن ممارسة السلطة الحكومية ليست الوظيفة الوحيدة التي يسعى الحزب السياسي إلى أدائها، إنه وكالة لجميع الأنصار السياسيين وأداة للتنظيم السياسي للمجتمع وقناة للاتصال السياسي[1].

1- القرار الحزبي:

إن آليات اتخاذ القرار الحزبي هي مجموع الوسائل التي يعتمدها الحزب لاتخاذ قراراته كافة، سواء فيما يتعلق بشؤونه الداخلية أو بتجديد أسماء مرشحيه للانتخابات، أو باختيار أعضائه للحكومة، أو بعلاقاته ومواقفه من القضايا والأحداث المختلفة، فعملية اتخاذ القرار داخل الحزب من أهم محركات عمل الحزب وانطلاق برامجه المختلفة، ولكي يكون القرار الحزبي معبرا عن تطلعات ورغبات وتوجهات القاعدة الحزبية لا بد وأن يتقيد بمجموعة من المعايير[2] وهي ليست على سبيل الحصر:

- درجة التشاركية في اتخاذ القرار.
- المأسسة والابتعاد عن النزاعات والرغبات الفردية.
- وجود ضوابط مكتوبة يسترشد بها عند اتخاذ القرار.
- الابتعاد عن الاستبداد والتسلط في اتخاذ القرار.

- اعتماد الضوابط الموضوعية في اتخاذ القرارات الحزبية.

2- الديمقراطية الحزبية:

تعني ضمان حرية التعبير داخل الحزب وتشجيعها، وإتاحة الفرصة لنمو التيارات والأطياف داخله، وأخذها أشكالا معترفا بها داخليا، بالإضافة إلى تداول السلطة في الحزب وفق آلية انتخابات دورية حرة ونزيهة وفعالة من القاعدة إلى القمة، مع الأخذ بعين الاعتبار مواضيع من قبيل تنمية الوعي الديمقراطي، والارتقاء بالممارسة الديمقراطية عبر عملية تحول ديمقراطي مستمر داخل الحزب[3].

ثالثاً

تحديد المشكلة

إن التاريخ المحلي لمفهوم الحزب السياسي بحد ذاته هو تارة حديث العهد وغير مرسخ وطورا مرسخ ومجرب، يحدث أن يتميز موضوع الحزب السياسي عن سائر أنماط التنظيمات الحزبية، أو أن يمتزج بأنواع أخرى من التعبئة[4].

ويرتبط تاريخ الأحزاب السياسية التاريخية والرئيسية في العالم العربي إن صح التعبير ارتباطا وثيقا بتاريخ نشوء الدولة الأمة، ففي المملكة المغربية أو الجزائر أدت الأحزاب السياسية دور حركات تحرير وطني(حزب جبهة التحرير الوطني، حزب الاستقلال)، واكتفت في حالات أخرى بدور ثانوي داعم للشخصيات أو الزعامات السياسية والطائفية (حزب الله في لبنان مثلا)، وقد أفضى النضال الوطني وإزالة الاحتلال وبناء الوطن إلى ظروف سياسية وحزبية فريدة، بحيث شهد اليمن مثلا (قبل التوحيد) والعراق نماذج الحزب الواحد أو نماذج شبيهة لذلك تتخذ من تحالف الأحزاب واجهة لها[5]، وغابت الأحزاب السياسية في هذين البلدين بسبب الحروب الأهلية والتدخلات العسكرية الأجنبية في بداية القرن الواحد والعشرين، مع ظهور الحركات الطائفية محل الأحزاب السياسية (المليشيات المسلحة الطائفية)، وتحول الحزب السياسي في الجزائر إلى الدولة أي (الحزب-الدولة)حتى بعد التحول من الأحادية الحزبية إلى تعدد الأحزاب، في حين تم حظر الحياة الحزبية في البحرين مثلا.

في المقابل تميز النظام التعددي في بلدان عربية أخرى بظهور تعددية حزبية محدودة يسيطر عليها النظام الملكي في المغرب أو النظام التوافقي في لبنان (نظام عشائري)، كما أن تجربة العمل السري مميزة وقد أثرت في مسار عدد من التنظيمات الحزبية[6].

لم يتغير الأمر حين انتقلت بعض الدول العربية وعلى رأسها الجزائر ومصر (انتقلت مصر من التعددية إلى الأحادية ثم العودة إلى التعددية) وسوريا، من نظام الأحادية الحزبية (الجزائر)، أو نظام الحزب القائد (سوريا) إلى نظام التعددية الحزبية، بعد حظر طويل على تشكيل الأحزاب، حيث نجد أن مؤسسي تلك الأحزاب إما كانوا طرفا رئيسيا في عهد الحزب الواحد أو جزءا مؤثرا في نظام الحكم، وبالتالي فإن التنشئة السياسية لتلك الكوادر والزعامات الحزبية التي ظهرت بعد التحول إلى النظام التعددي، كانت مشبعة بثقافة التسيير المركزي في كل شيء بما في ذلك سلطة اتخاذ القرار وتقلد المناصب، الأمر الذي أدى إلى ضعف تأثيرها على المسار السياسي العام في تلك الدول، وظهور الأحزاب

الجنينية(الانقسامات الحزبية) مع كثرتها وسوء تنظيمها (الجزائر مثلا بداية التسعينيات من القرن العشرين حوالي 60 حزبا سياسيا، وأكثر من 30 حزبا في بداية القرن الواحد والعشرين)، فهل يمكن في غمار تحليل تلك المشكلة بعد تحديدها الحديث عن الديمقراطية الداخلية للأحزاب السياسية العربية.

تلك الأحداث كان لها تأثير مباشر على الأحزاب في العالم العربي وأحاطتها بمجموعة من الخصائص جعلت منها ظاهرة سياسية فريدة قلما نجد لها مثيلا في الديمقراطيات النيابية المعاصرة.

رابعاً

خصائص الأحزاب السياسية في العالم العربي

يمكن إجمال خصائص الأحزاب السياسية في العالم العربي في ما يلي:

- شيوع ظاهرة التحزب على حساب الظاهرة الحزبية: فالعمل الحزبي يفترض أن الأحزاب السياسية تمتلك فكرة القبول الاحتلال الأجنبي نجح إلى حد بعيد في نشر لغة التشكيك حتى يسهل عليه عزل مناضلي الحركة الوطنية وتشتيتهم، فالإقرار بمبدأ تبادل الأدوار حل محله الاجتهاد في نفي وجود الآخر المغاير في التوجه السياسي[7].

- قصر عمر الكثير من الأحزاب فهي تندثر مباشرة بعد تأسيسها، ويعود ربما السبب إلى قانون الانتخابات، مع سيطرة الطابع العشائري أو النخبوي على معظم الأحزاب (الأردن، لبنان،...)، فلم تكن لهذه الأحزاب قواعد جماهيرية ذات وزن، بالإضافة إلى ضعف الانتماء المؤسسي لها[8]، الشيء الذي انعكس على نوعية الولاء السياسي للمناضلين.

- لعبت العلاقات الشخصية دورا بارزا في تأسيس الكثير من الأحزاب، كما كان للخلافات الشخصية دور مهم وبارز في تفتيتها (الانشقاقات الحزبية)[9].

- ضعف القدرة على التعبئة وحشد الجماهير، وهي سمة تنبع من المميزات السابقة وتترتب عليها، إذ إن ضعف صدقية الأحزاب السياسية بسبب التصاقها بأشخاص مؤسسيها، وطعنها بعضها في البعض الآخر وانقسامها على نفسها يفقدها جانبا كبيرا من قدرتها على تحريك الجماهير، وفي هذا الإطار نلاحظ أن العديد من الأحزاب السياسية في العالم العربي تكتفي بترشيح عدد محدود من الأعضاء في الانتخابات[10] (أحزاب مناسبات).

- عدم واقعية الخطاب السياسي للأحزاب السياسية العربية[11]، فبعضها له طابع عالمي (عابر للحدود) غير مرتبط بالواقع المحلي للشعوب العربية، وهذا ما نلاحظه على الأحزاب ذات التوجهات الإسلامية (الحركات وأحزاب الإسلام السياسي بكل أطيافه)، وحتى الأحزاب التي تدعي الوطنية وتحتكرها لنفسها دون غيرها بعيدة كل البعد عن واقع المواطن العربي فهي تسبح في واد والمواطن في واد آخر، حيث كانت الأحزاب خاصة الحاكمة منها تمني الشعوب العربية بالتنمية في شتى مجالات الحياة، ولكن الواقع عكس تلك الأوهام (فترة الحروب العربية الإسرائيلية، والقومية العربية)، وفي فترات لاحقة بعد التحول السياسي في جل البلدان العربية (الجزائر، مصر، العراق، الأردن، تونس، المغرب، ...)، أصبحت الأحزاب

تتوالد بشكل رهيب، وأصبحت اهتماماتها الحقيقية استهداف الانتخابات والفوز بالمقاعد والمناصب دون إعارة الاهتمام لاحتياجات المواطنين، فأصبحت الأحزاب وكذا المواطن في خبر كان.

- ضعف القاعدة الجماهيرية للأحزاب (المنخرطين والمناضلين) أدى إلى صعوبة في تمويل نشاطاتها، على الرغم من أن هناك تمويل عمومي ولكن ذلك لا يكفي حتى لتمويل الحملات الانتخابية، ومن جانب آخر نلحظ أن الأحزاب السياسية في المنطقة العربية تلاقي صعوبات كبيرة في التوجه إلى الجماهير بخطابها السياسي على ضعفه وعدم واقعيته بسبب احتكار وسائل الإعلام، وكذلك نجد أن الأحزاب قليلا منها من يملك الصحف الإعلامية (الورقية والإلكترونية) التي تعبر عن توجهاتها السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية، وحتى وإن كانت تملك هذه الصحف فإنها تشكو عدم الانتظام في صدورها، وإما عدم قدرتها على منافسة الصحف غير المتحزبة لقلة الخبرة وعدم وجود إعلانات وكذا ضعف المادة الإعلامية.

- عدم جدوى البرامج الانتخابية التي تظهرها الأحزاب السياسية العربية وتدافع عنها لأنها أصبحت شكلية فارغة من محتواها السياسي، ونادرا ما يتم مناقشتها من قبل الناخبين[12].

خامساً

واقع الممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب العربية

تُظهر التقارير الإعلامية والأبحاث والدراسات الأكاديمية حجم المعاناة التي تكتنف الحياة الداخلية للأحزاب السياسية العربية، التي ساهمت في فتور الحياة السياسية والمنافسة الشفافة والنزيهة في العمل الحزبي بشكل عام، ويتعلق الأمر هنا بغياب الديمقراطية داخل الأحزاب، ولهذه الإشكالية أسباب عديدة منها ما هو مرتبط بتسيير العمل الداخلي للأحزاب، ومنها ما هو مرتبط بتدخل أطراف خارجية في عمل الحزب.

تتجلى أزمة الأحزاب السياسية في العالم العربي والمرتبطة أساسا بغياب الديمقراطية داخل الأحزاب من خلال ثلاثة مستويات: مستوى الوظيفة أولا، ومستوى البنية ثانيا، ومستوى إدارة الاختلاف ثالثا[13]، وإن تلك الأحزاب السياسية على اختلاف إيديولوجيتها (يمين، يسار، وسط....)، تنفي وجود تيارات سياسية داخلها (التعددية السياسية في إطار الحزب)، وكأن الاعتراف بوجودها يعتبر مساسا بوحدتها، وبالتالي قوتها التي تحاول الظهور بها أمام الرأي العام، ولكن هذا لم يمنع من حدوث انشقاقات طالت معظم الأحزاب السياسية العربية مثلا: في الجزائر حدثت انشقاقات وانقسامات داخل حركة مجتمع السلم، حركة النهضة، حزب جبهة التحرير الوطني، حزب جبهة القوى الاشتراكية، حزب التجمع الوطني الديمقراطي،...إلخ.

ونتحدث عن التيارات السياسية داخل الحزب عندما تتوفر ثلاثة شروط[14]:

أولاً- نتحدث عن تيار سياسي عندما تعرض أطروحة نفسها وتغدو منافسة للأطروحة الرسمية المعتمدة من قبل الحزب، وقادرة على التعبئة بما يفيد إمكانية تغيير موازين القوى لفائدتها.

ثانياً- نتحدث عن تيار سياسي عندما يكون أصحابه قادرين على تمرير قناعاتهم من داخل الحزب وليس من خارجه، فانعدام هذه الإمكانية يجعل الأفراد المقتنعين بفكرة معينة يعملون على تمريرها من خارج الحزب.

ثالثاً- نتحدث عن تيار سياسي عندما يكون موضوع الاختلاف هو المستوى السياسي والتنظيمي وليس المستوى الأيديولوجي، أي مستوى المتغيرات وليس مستوى الثوابت، حيث تتجلى الثوابت في الهوية الأيديولوجية للحزب، وتتجلى المتغيرات في الخط السياسي والخيارات التنظيمية.

إنّ الحديث عن التيارات السياسية داخل الحزب لا يستوي إلا إذا كان على مستوى المتغيرات وهنا نحن بصدد الإقرار بوجود الديمقراطية الداخلية للحزب، لأن إدارة الاختلاف بهذا المعنى يعني الإقرار بوجود تلاقح في الأفكار والآراء التي تفضي إلى اتخاذ قرار حزبي سليم وصائب يرضي كل التيارات المتواجدة داخل الحزب، أما الحديث عن التيارات السياسية على مستوى الثوابت فلا يصح وليس هو طرحا سليما، لأننا بهذا المعنى نكون أمام أزمة بنيوية حقيقية داخل الحزب، ونتائجها على الحزب وخيمة وتؤدي لا محال إلى الصراع الفكري، والذي يؤدي بدوره إلى تصدع داخل الحزب، وبالتالي حدوث انقسامات وانشقاقات، تفضي إلى توالد أحزاب جنينية جديدة.

وبالحديث عن الثابت والمتغير داخل الحزب، نطرح السؤال التالي: لماذا لا تعترف الأحزاب السياسية في العالم العربي بوجود تيارات سياسية داخلها، رغم أن موضوع الاختلاف يمس المتغيرات وليس الثوابت؟ لذلك يرجع المفكر المغربي محمد ظريف تلك الحالة إلى سببين رئيسيين هما[15]:

- غياب آليات ديمقراطية لإدارة الاختلاف، وفي مقدمتها الاستخدام السيئ لمبدأ المركزية الديمقراطية.
- عدم القدرة على التمييز بين الهوية الأيديولوجية كثابت والخط السياسي كمتغير، وهكذا يفضي الاختلاف حول المتغيرات إلى انشقاقات حزبية.

إن الحديث عن المتغير والثابت وعدم التمييز بينهما داخل الحزب السياسي في الوطن العربي، أدى إلى انعدام الديمقراطية الحزبية، وبانعدامها تعرضت الكثير من الأحزاب التي عدت إلى وقت قريب أحزابا تاريخية (حزب جبهة التحرير الوطني، حزب الاستقلال المغربي، حزب الوفد المصري،...) إلى أزمات سياسية داخلية حادة أدت إلى انهيار بعضها، فعدم التمييز هذا تحكمت فيه مجموعة من الأسباب[16] وتتمثل في:

- **تغليب المشروعية التاريخية على المشروعية العقلانية:**

أما المشروعية التاريخية فتكتسي جانبين أساسيين: الأول تغليب المشروعية التاريخية للتنظيم، أما الثاني تغليب المشروعية التاريخية للأشخاص.

- **تغليب المشروعية التاريخية للتنظيم:**

إن الأحزاب السياسية التاريخية في الوطن العربي تعتبر نفسها وصية على النشاط الحزبي وعلى باقي التنظيمات الاجتماعية الأخرى، وهي بهذا الاعتبار لا ترى عنها بديلا، وبهذا المسلك تم قمع المنهاج الديمقراطي وبرز التشتت والتسيب في المجال الحزبي، فدخلت الأحزاب التاريخية والأحزاب الجديدة في

متاهة التنابز بالألقاب والتشكيك، وتاه بينهما المواطن العربي الذي اقتنع بأنه إذا دل ذلك على شيء فإنه يدل على غياب الديمقراطية عند جميع الأطراف.

- **تغليب المشروعية التاريخية للأشخاص:**

إن استعمال المشروعية التاريخية للأشخاص كان من أجل الإبقاء عليهم في المسؤولية وعلى رأس القيادة الحزبية في كل الظروف والأزمنة مستندين في ذلك على عنصري السبق الزمني وأسبقية التأسيس، معتبرين أنفسهم وكلاء على أحزابهم، وكل نقد أو توجيه هو بمثابة مساس بحقوق المؤسسين والمناضلين الأوائل (ما يحدث داخل حزب جبهة التحرير الوطني في الجزائر على سبيل المثال...)، وهذا ما يمكن وصفه بخلود الزعامة، ولا تنتهي فترة حكمه إلا بوفاته أو خلعه، وإن النقد والتوجيه لشخص المؤسس نتيجته حتمية هي إما التصفية الجسدية أو الطرد والفصل من الحزب.

وهكذا أصبحت المناصب الحزبية مناصب مكتسبة متوارثة لا يلجها إلا أصحاب المشروعية التاريخية، ومن ثم أصبح الدور المركزي الذي يلعبه الأمناء العامون للأحزاب السياسية يفضي في كثير من الأحيان إلى تهميش الهيئات المقررة قانونا داخل الحزب، بحيث تعد هيئات للتسجيل وليست هيئات للتقرير[17].

- **غياب أو تغييب الحوار الداخلي:**

إن الحديث عن وجود الحوار من عدمه داخل الأحزاب السياسية في الوطن العربي لا يهم، لأن الحوار الداخلي موجود ولكن تطغى عليه سلبيتان يمكن إثارتهما كما يلي:

أ- السلبية الأولى:

هي أن الحوار الداخلي قائم على توجه سابق[18]، وهذا التوجه يطغى على كل الاجتماعات الحزبية، أي أن القرار الحزبي قد اتخذ من طرف القيادة الحزبية، وما الحوار إلا إجراء شكلي تتبعه القيادة الحزبية تعبيرا عن وجود الديمقراطية الحزبية، فهم يعلمون مسبقا نوع المواضيع التي يمكن إثارتها من طرف المجتمعين لذلك تحاول القيادة في كل مرة قطع الطريق أمام الحاضرين في الاجتماع باستعمال كل الوسائل الممكنة لتكييف الرؤى المختلفة حسب المنهاج والموقف المرصود مسبقا (تحديد نقاط معينة في جدول الأعمال مثلا).

ب- السلبية الثانية:

هي أن الحوار الداخلي هو حوار قيادات ونخب لا غير[19] تعيش زمنيا في حقب تاريخية قد مر عليها التاريخ وأصبحت من الماضي السحيق (تغير المجتمعات دون تغير في القيادات)، وأصبح أسلوب "أن أفكر وأقرر وعلى الآخرين أن ينفذوا" قد ولى، ولكن هذا الأسلوب ما زال شائعا داخل الأحزاب السياسية في الوطن العربي (القيادة الأوتوقراطية والبيروقراطية)، والنتيجة ماهي؟ الإجابة تقودنا مباشرة إلى الانشقاقات الحزبية والانقسامات الداخلية، وانهيار الأحزاب، وهي بطبيعة الحال ميزة أساسية في الأحزاب العربية "فهل يستقيم الظل والعود أعوج؟".

سادسا

الانعكاسات السلبية لانعدام الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية في الوطن العربي

إن قدرة الحزب السياسي على تنظيم عمليات الخلافات الكبيرة وخاصة في ظل ظروف تفجر الخلاف في الاتجاهات والآراء بين أعضاء الحزب وقواه المختلفة، بما لا يؤدي إلى انقسام الحزب أو وجود أكثر من تيار يهدد حياته ووحدته، لهو المنطلق الأساسي لتوفر الديمقراطية الداخلية في الأحزاب، ولكن انعدام ذلك التماسك والتجانس داخل الأحزاب السياسية في الوطن العربي أدى إلى انعكاسات ونتائج سلبية على تلك الأحزاب، وأسوء نتيجة هي الانقسامات والانشقاقات الحزبية.

يوجد داخل أي حزب تيارات مختلفة، وهذا أمر يتسق مع طبيعة الحزب كتنظيم سياسي، ومن المنطقي أن تتنافس هذه التيارات فيما بينها، وتعد آليات معينة تحددها اللائحة الأساسية أو استقرار الممارسة الداخلية للحزب بحيث يتم حسمها داخل الحزب ودون أن تمتد إلى خارجه، وفي حالة عجز الحزب عن توفير مثل هذه الآلية فإن الصراعات عادة ما تتفجر في شكل انشقاق، وينتهي الأمر بخروج المجموعة الأقل تكيفا في حين يصبح الحزب الأصلي أكثر اتساقا مع نفسه، وبالتالي أكثر قدرة على العمل مالم يكن هذا الانشقاق من الاتساع بحيث يضعف الحزب[20].

مهما كانت أسباب ظاهرة الانقسامات الحزبية ودوافعها فقد نتج عنها حالة تضخم حزبي مما أدى إلى شل فاعليتها، وحد من قوة تأثيرها على صنع القرار السياسي، وفي الوقت نفسه خلق حالة من الصراع داخل التيارات السياسية جميعها، وصرفها عن أداء وظائفها الحزبية، وأثر هذا الواقع الانقسامي سلبا على تبلور الكيانات الحزبية ونموها، وسوف يشكل في حالة استمراره تهديدا لمستقبل الحياة الحزبية بشكل عام في الوطن العربي[21].

لقد أضحت ظاهرة الصراعات الداخلية قاسما مشتركا بين الأحزاب السياسية في كل الأقطار العربية التي تعمل بنظام الأحزاب، والتي يفتقر مؤسسوها إلى التجانس ووضوح الغايات، وحتى الأحزاب التي تبدي نوعا من التماسك معرضة للاهتزاز بفعل عوامل داخلية وخارجية[22]، وهو ما يحدث مثلا داخل حزب جبهة التحرير الوطني بعد تقلد عمار سعداني أمانة الحزب، وحزب التجمع الوطني الديمقراطي بعد إعادة انتخاب أحمد أويحي في الجزائر، وكذا الحزب الإسلامي في تونس حركة النهضة...

إن الانقسامات الحزبية لم تكن حكرا على أحزاب بعينها أو على أيديولوجية معينة، بل مست كل التيارات السياسية الوطنية والقومية اليسارية والإسلامية على حد سواء، مثلا تعرضت حركة النهضة في الجزائر إلى انشقاق زعيم الحركة التاريخي عبد الله جاب الله ليؤسس حركة الإصلاح الوطني ثم تعرضت هذه الحركة إلى انشقاق آخر قاده مؤسس الحركة، نفس الأمر تعرضت إليه حركة مجتمع السلم بعد انشقاق عمار غول وآخرين لتتوالد أحزاب أخرى بعد ذلك، هذه أمثلة وأخرى في الجزائر وغيرها من الدول العربية على حد سواء، وما يمكن قوله على الأحزاب السياسية في الجزائر ينطبق على الأحزاب المغربية والتونسية والمصرية واللبنانية والسودانية...إلخ، على اختلاف ظروف وطبيعة كل منها، ولكن النتيجة

واحدة وهي ضعف العمل الحزبي والحياة السياسية بشكل عام مع اختلاف طفيف في درجة الضعف من بلد على آخر.

إنّ الافتقار إلى تقاليد عمل واضحة ومحددة في ظل هشاشة الواقع النابع من الأزمة أنتجا سلوكيات حزبية تعادي الديمقراطية وتغري ببلوغ السلطة بأساليب غير دستورية[23].

إن المتتبع للشأن الحزبي في الوطن العربي تسترعيه ظاهرة الانشقاقات الحزبية، والتي كشفت أن النسيج الحزبي لم يصل بعد إلى الصلابة والتماسك الضروريين لانطلاق ديمقراطية حقيقية، كما أنه لا يتوفر على الليونة المطلوبة خاصة وأن عملية الانشقاق لم تتوقف، ولا يظهر أنها ستتوقف في المستقبل القريب[24].

من المستحيل عمليا أن يتغنى حزب ما بالديمقراطية إذا لم يكن يمارس هذه الديمقراطية في حياته الداخلية، فلا يمكن أن ينمو ويتزايد نفوذه بين الجماهير إلا إذا كان يسمح بتعدد الآراء والاتجاهات في داخله، ولا يتأتى هذا كله إلا إذا ارتقى مستوى النقاش عن تبادل التهم[25]، ما يحدث داخل حزب جبهة التحرير الوطني في الجزائر من التنابز بالألقاب وتبادل التهم بين الأمين العام الحالي عمار سعداني والأمين العام السابق عبد العزيز بالخادم، بالإضافة إلى الحركة (التصحيحية) التي ظهرت داخل الحزب ولم تعترف بسعداني كأمين عام للحزب العتيد، مما زاد من شدة الخلافات والانقسامات التي لا ولن تؤدي إلى استقرار الحزب في المستقبل.

إن عدم احترام الممارسات الديمقراطية الداخلية تهدد الحزب بالانقسام في أي لحظة، فسواء فصلت القيادة من يعارضونها، أم انشق هؤلاء المعارضون لإحساسهم بأن الحزب لا يقدم لهم فرصة جدية للتأثير في سياسته، فإن النتيجة واحدة وهي التشرذم الذي عانته كل الأحزاب والقوى الوطنية في الساحة العربية، ويمكن أن تتجاوز الأمور حدود التشرذم إلى حد اتخاذ إجراءات انقلابية للسيطرة على القيادة...ويطلق كل فريق على الآخر بعد سنوات من النضال المشترك الخيانة والعمالة والتخاذل والانتهازية والانهزامية[26].

وبإيجاز شديد الانعكاسات السلبية لانعدام الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية هي[27]:

- الانشقاقات الحزبية
- تأسيس أحزاب جديدة
- ضياع النخب المثقفة.

في ظلّ انتشار ظاهرة الانقسامات والانشقاقات الحزبية في الوطن العربي وتناميها إلى حد اعتبارها ميزة أساسية لدى تلك الأحزاب، نطرح السؤال التالي: ماهي الحلول العاجلة والمستعجلة لإصلاح تلك الأحزاب، وبالتالي تطوير العمل الحزبي نحو تكريس العمل الديمقراطي داخل المؤسسات الحزبية العربية؟

سابعا

ضرورة إصلاح الأحزاب السياسية في الوطن العربي

إن الحزب السياسي كأي تنظيم أو كيان آخر معرض باستمرار لعملية الإصلاح، حيث يتجه المدخل المؤسسي نحو التفسيرات التي تؤكد التغيير بصورة عامة داخل الحزب لضمان الاستمرارية والديمومة[28]، في حين نجد أن إرساء البنى الحزبية الفعالة تتحدد بعدة عوامل من أهمها[29]:

- ينبغي أن تتوافق الممارسات التنظيمية الحزبية مع النصوص القانونية التي تحدد القواعد الأساسية الخاصة بمسائل كاختيار المرشح والتمويل الحزبي، واختيار القادة، ولكن يبقى دائما في وسع الأحزاب إيجاد جملة من الحلول التنظيمية البديلة التي تتوافق مع ذلك.

- يجب أن تعكس التنظيمات والإجراءات الحزبية البيئات المؤسساتية التي تتنافس ضمنها الأحزاب، ولا يعتبر ذلك إلا أحد العوامل المتعددة التي تؤثر على خيارات الأحزاب.

- على الأحزاب السياسية خاصة الجديدة منها التي تعتمد بشكل ضعيف ومحدود على وسائل الإعلام خاصة المرئية منها الحفاظ على تنظيمات القاعدة الشعبية ورعايتها لتسهم في نشر رسالة الحزب.

- إن الإطار الثقافي والتاريخي من العوامل البيئية الأخرى التي من الممكن أن تؤثر على خيارات الأحزاب التنظيمية (الدين، النقابات العمالية...)

- قد يكون الالتزام الأيديولوجي الاعتبار الأساسي داخل الأحزاب، حينما يتعلق الأمر باتخاذ القرارات التنظيمية.

على العموم فإن نتائج التغيير التنظيمي تتحدد من خلال ضغوطات البيئة الداخلية والخارجية للحزب، ففيما يتعلق بالبعد الداخلي فإنه يشمل على الفئات والتيارات والأفراد الذين لديهم طموح في الارتقاء إلى المناصب العليا داخل الحزب، أما فيما يتعلق بالبعد الخارجي فهو مرتبط بقوة الضغوطات التي تسببها التغييرات في القوانين الخاصة بالأحزاب والانتخابات، ونتائج الانتخابات السلبية (الخسارة في الانتخابات).

من الناحية العملية تكون عملية المداولات في أغلب الأحيان الأكثر انفتاحا من التصويت نفسه، فقد تبذل لجان وضع السياسة الحزبية جهدا عظيما لتثبت أنها تصغي إلى الآراء المختلفة، فتنعقد مثلا اجتماعات استشارية في أرجاء الدولة أو تستجدي التعليقات عبر الانترنيت، وتصبح المؤتمرات الحزبية الوسيلة الأكثر شيوعا لمنح الموافقة الرسمية على المواقف الرسمية[30].

لذلك فإن المعايير التي من الممكن بواسطتها تطبيق الديمقراطية الداخلية للأحزاب كما حددها روبرت دال هي كما يلي[31]:

- **معيار المشاركة:** أي المشاركة الفعالة للأعضاء داخل الحزب من خلال فسح المجال على قدر المساواة لأعضاء الحزب في اتخاذ القرار.

- **معيار الشفافية مع معيار المساواة في التصويت.**

ويذكر محمد الوزاني وهو من الزعماء السياسيين الأوائل في المغرب إلى جانب علال الفاسي مؤسس حزب الاستقلال المغربي أن تأسيس الأحزاب وتقعيد الديمقراطية داخلها يتحدد من خلال ثلاثة شروط[32]: الحرية داخل الحزب، الانضباط الحزبي، وكذا تجديد الحزب.

- أما حرية الرأي فهي حجر الأساس لكل تنظيم سياسي في إطار أيديولوجية الحزب وهيكلته.
- أما الانضباط والحرية كما سماه بالنظام هما شيئان متلازمان داخل الحزب، فبغير النظام لا يكون الحزب حزبا ولا يتمكن من القيام بمأموريته، فالحفاظ على وحدة الحزب وامتثال الأقلية للأغلبية في إطار من الحرية الحزبية هما أساس الانضباط الحزبي.
- أما الشرط الثالث المتعلق بتجديد الحزب فالأمر هنا يتعلق بحيوية الحزب والحفاظ عليها من خلال تجديد هياكله باستمرار بالاعتماد على الأطر الكفأة مع تجنب القيادة البيروقراطية.

خاتمة:

إن معوقات العمل الديمقراطي في الحياة الداخلية للأحزاب السياسية في الوطن العربي متعددة ومتشابكة مع بعضها البعض، ولكن المؤكد أن البيئة العامة التي نشأت فيها هذه الأحزاب أثرت بشكل مباشر على طريقة عملها، حيث أن العمل السري للأحزاب في إطار الأحادية الحزبية أو الأنظمة الشمولية ثم العمل في إطار التعددية المحدودة لم يسمح بترسيخ ثقافة الحوار والحرية في إبداء الآراء والأفكار داخل تلك الأحزاب، الأمر الذي انعكس بالسلب على العمل الحزبي بشكل عام في العالم العربي، لذلك كان من الضرورة بمكان إيجاد الحلول ليستقيم السلوك السياسي للأحزاب، وبالتالي العمل من أجل خلق السبل الممكنة لترسيخ العمل الديمقراطي الداخلي، فلا يعقل أن تطالب الأحزاب بالديمقراطية وهي لا تعمل بهذا السلوك الغائب عن قاموسها السياسي، فكانت اجتهاداتنا واجتهادات غيرنا تصب من خلال هذه الدراسة في سبيل إيجاد حلول واقتراحات تمكن الأحزاب من تجاوز العقبات السالفة الذكر، وبالتالي تعبيد الطريق نحو ترسيخ الحوار الداخلي للأحزاب والعمل على الارتقاء بالعمل الحزبي نحو الأفضل.

الهوامش:

(1) عامر مصباح، مفاهيم العلوم السياسية والعلاقات الدولية. الجزائر: المكتبة الجزائرية،2005، ص76-77.

(2) عبد الحي حباشنة، الدليل التدريبي للأحزاب السياسية الأردنية. عمان: مركز القدس للدراسات السياسية، 2014، ص32.

(3) عبد الناصر جابي وآخرون، مفهوم الأحزاب الديمقراطية وواقع الأحزاب في البلدان العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2012، ط2، ص182.

(4) ميريام كاتوس، كرم كرم، العودة إلى الأحزاب؟ المنطق الحزبي والتحولات الحزبية في البلدان العربية. بيروت: المركز اللبناني للدراسات،2010،ص50.

(5) نفس المرجع والصفحة.

(6) نفس المرجع، ص51.

(7) علي الدين هلال، نيفين مسعد، النظم السياسية العربية-قضايا الاستمرار والتغيير. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2014،ص176.

(8) خلف صالح علي عبد الله الجبوري، الأحزاب السياسية والإصلاح السياسي في الأردن، عمان: دار زهران،2016،ص93.

(9) نفس المرجع والصفحة.

(10) علي الدين هلال، نيفين مسعد، مرجع سابق، ص178.

(11) جمال عبد الحميد مسيعدين، الأحزاب السياسية بين النظرية والتطبيق-دراسة حالة الأحزاب السياسية في الأردن. عمان: دار الطفيلة،2014،ص269.

(12) نفس المرجع، ص270.

(13) محمد ضريف، الأحزاب السياسية المغربية من سياق المواجهة إلى سياق التوافق 1934-1999.الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، 2001،ص10.

(14) نفس المرجع، ص12.

(15) نفس المرجع، ص13

(16) محمد سعيد الشركي، الديمقراطية والأحزاب المغربية من الغلبة؟. ب ب ن: ب د ن، ب س ن، ص81-86.

(17) نفس المرجع، ص87.

(18) نفس المرجع، ص104.

(19) نفس المرجع، ص105.

(20) بلقيس أحمد منصور، الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي(دراسة تطبيقية على اليمن). القاهرة: مكتبة مدبولي، 2004، ص276

(21) نفس المرجع، ص282.

(22) عيسى جوادي، الأحزاب السياسية في الجزائر. الجزائر: منشورات قرطبة، ب س ن،ص51.

(23) نفس المرجع والصفحة.

(24) سعيد نكاوي، المشهد الحزبي بالمغرب بين التحالف والانشقاق. الرباط: دار المعرفة، 2003، ص40.

(25) نفس المرجع، ص43.

(26) نفس المرجع، ص44.

(27) محمد سعيد الشركي، مرجع سابق، ص120.

(28) صباح صبحي حيدر، إصلاح الأحزاب السياسية. القاهرة: دار الكتب القانونية، 2012،ص103.

(29) سوزان سوكارو، الأحزاب السياسية والديمقراطية من الناحيتين النظرية والعملية-تطبيق الديمقراطية داخل الأحزاب. واشنطن: المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية، 2006،ص20-21www.ndi.org.

(30) صباح صبحي حيدر، مرجع سابق، ص116.

(31) نفس المرجع، ص112-113.

(32) محمد شقير، الديمقراطية الحزبية في المغرب. الدار البيضاء: إفريقيا الشرق، 2003، ص157.